

الأصول في النحو

تركتَ الصدرَ على ما كانَ عليه قبلَ أنَ تُلحقَ وذلكَ نحو : رَدَدَانِ وإِنْ أَرَدتَ (فَعُلاَنَ) أَوْ (فَعِلَانِ) أدغمتَ فقلتَ : رَدَّانَ فيهما وهوَ أَوْثَقُ مِنِ أُنَ تُظهِرَ .

قالَ : وكانَ أبو الحسنِ الأخفشُ يُظهِرُ فيقولُ : رَدُّدَانُ وِرَدِدَانُ ويقولُ : هُوَ ملحقٌ بالألفِ والنونِ ولذلكَ يُظهِرُ ليسلَمَ البناءُ .

قالَ المازني : والقولُ عندي على خلافِ ذلكَ لأنَّ الألفَ والنونَ يجيئانِ كالشيءِ المنفصلِ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّصْغِيرَ لا يُحْتَسَبُ بهما فيه كما لا يُحْتَسَبُ بياءُ الإضافةِ ولا بألفي التَّأْنِيثِ فيحَقِّرونَ (زَعْفَرَانِ) : زُعَيْفِرَانُ وَخُنْفَسَاءُ : خُنْفَسَاءُ فَلَوا احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفونَ ما جاوزَ الأربعةَ . قالَ : وهذا قولُ الخليلِ وسيبويه وهو الصوابُ .

الضربُ الثاني مما قيسَ مِنِ المعتلِّ على الصحيحِ :

هذا الضربُ يندُقَسُّ بعددِ الحروفِ المعتلةِ ثلاثةَ أقسامٍ وهي : الياءُ والواوُ والهمزةُ ثُمَّ يمتزجُ بعضها معَ بعضٍ فتحدثُ أربعةَ أقسامٍ : ياءُ وواوُ وياءُ معَ همزةٍ وواوُ معَ همزةٍ واجتماعُ ياءٍ وواوٍ وهمزةٍ فذلكَ سبعةُ أقسامٍ